

الذي عليه القياس

واما الجرح فبعضها وهو الاسم من الاجزاء وهو الخاش في النطق فليس له
المصداق كلامه فينا صوته ونترك الغش من الكلام واحب وقد علمت
جوابه قال في الاشارة وبكيفية ان يقول وصق الفاعل على الذي القباد
فيصون لانه الخاش فينا صوته ان يقول وصق الفاعل على الذي القباد
خامس وهو عن الكذب اي الاشارة بما يخالف الواقع وهو والنية اي
التي هي ذكر الخاش بما يكره ولو باخيه ولو حضرته وهي من الكلب في قول
العلم بصلته القران وحق الصغار في حق غيرها وعند المالك من القمار
مطلنا ولو لم يكن في ذلك الا قول كما يجب ان ياكل لحم آخيه ميتا فكرهوه
كفي وقد ورد ان لا يوجب الساجد بالية اعمال اهل الكفر والفسق والفتنة
وقوله ونحو ذلك الى المذكور من الكذب والنية وقوله كالتيم اي
وكالتيمية وهي التي ياتي بها من اجابة الالف وهي من الكبار
وان شتم احد من سب العلم احد من الناس اهل الحق وقوله فليقل اي نداء
وقوله سرياني اولنا الذي بل ثلثا وهو افضل وقوله انصاع والعرض
من ذلك جرحه عن المشاهدة فانها ربما عجزت له عند شتم الغير
وفيه ايضا جرح الغير عن الشتم لكن هذا خاص بالقول السابق دون
القبيل وقوله اما بل انه ان لم يخف الدنيا وقوله او يقلبه اي ان خافه
وسين عند عدم خوفه الربا الجرح بينهما قال المحقق في كونه يقبله
قولنا نظر ويجاب عنه بان قولنا فيهم فانهم يطلقون مجازا ذلك قولنا
وكلاما قال الاخطل

ان الكلام لغير الفواد وانما جعله ان يحل الفواد دليل
ويجوز صيام تحت ايام اي ولا يصح فليس المراد انه يحرم مع الصفة
ولا يجب تقاكن معطر كقوله في خلافه ان كان بوجوبه والحرام اما هو الامان
بنية الصوم طالما اذا التفتق انه لم يتقاط معطر من غير نية الصوم فلا يحرم
العيان في يومه صورها الا جماع المستند اليه من غير العلم عليه وفي
خير الصفة اي واما الشترق سميت بذلك لتفريقهم التيم عنها بالرفقة
التي هي الشترق في يوم صورها للعلمي عنه محارقه ابو حارون وفي جميع اسم ايام

بين

يجب اياها كل وشرب وذكر الله تعالى وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر
الاربعه الثلث التي اياها انسان بعد يوم النحر وبكيفية الجملة التي يحلها
اليوم حيث قال في قوله لا يذبحون له فيقول مما يرام من صيام يوم اشك
فقد عصى بالقام صيا الله عليه وعلى وحمله اليه في خط اولها على كراهة الترتيب
لانه المتبادر من صوم المحقق فصله عن الايام التي يحرم صومها فلو تأخرت
مراده القبر لم يضر كانه ذكر انه يمكن حمل كلامه على كراهة القبر فيلوا في
المتبادر في المذهب فان قيل هل لا يستحب صوم يوم اشك اذا اطلق اليوم
خروجها عن نطاق الامام الحد فان قال بوجوب صومها احتياطه للمساواة
اجيب بان محل مراعاة الخلاف اذا لم يخالف سنة صريحة وهذا قد خالف
سنة صريحة وهي خبر فان تم عليكم فاعلموا بعدة شعبان ثلاثين يوما
تحرما اي كراهة تحريم بلا سبب يقتضي صومها كان الا وليحذروا
التقييد لانه يصدر الاستثناء الواقع في كلام المصنف فلهذا العلم وهو له
في المستثنى منه التقييد فلذلك قال المصنف بغيره في علمه في اعلام بان
الاستثناء ليس من مفسر العوم اي لكونه منقطعاً واما ان كان متصلاً فلا
يصح الا ان كان من العام فلذلك استثنى ان استثنى ايام العوم
واشار المصنف لبعض صور هذا السبب وانما اقتصر على لانه هو الوارد في خبر
لا تقدموا رمضان بصبوم يوم او يومين الا رجل كان يصوم يوماً فليصمه
وقبيل الوارد انما في جماع السبب فلو صامه بلا سبب لم يصح كالمعيار
وايام الشترق ويشمل يوم اشك في حرمة صومه بلا سبب النصف الثاني
من شعبان لانه ان النصف شعبان فلا تصوموا رواه ابو داود وشيخه
هذا ان لم يصمه بما قبله ولو يومين وبسبب الصوم لخلو وصل بما قبله
ثم افطر فيه من عليه الصوم ثانياً بلا سبب الا ان يوافق عادة اي
ولو ورد لار العادة تثبت بمره ولو صلح لار من بعدها وفي بعض نسخ المعيار
بعد قول الا ان يوافق عادة ثم اولى بما قبله ومع اليه شرح عليه بخط وطلانه
يتبع في جواب يوم يوم اشك وصل بما قبله من النصف الثاني وهو يوم عاشر